

Distr.: General
16 January 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

يشرفني أن أحيل طيه تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها
لعام 2019، بالصيغة التي أقرها أعضاء الفريق العامل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتنجيلا

الرئيس

الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها لعام 2019

أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير لإبلاغ مجلس الأمن بأنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها في عام 2019.
- 2 - والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، أُنشئت عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2002 (S/PRST/2002/2)، الذي سلّم فيه المجلس بالحاجة إلى تدابير ملائمة لمنع وحل النزاعات في أفريقيا، وأعلن اعترامه النظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة في البيان الرئاسي ولتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 3 - وتولى الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيرى ماثيوز ماجيلا، منصب رئيس الفريق العامل في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتولى ممثل كوت ديفوار مهام نائب الرئيس طوال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 4 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد الفريق العامل ست جلسات لمناقشة مسائل ذات صلة بولايته.

ثانيا - موجز أنشطة الفريق العامل في عام 2019

- 5 - في 1 أيار/مايو 2019، اجتمع الفريق العامل للنظر في مشروع برنامج العمل لعام 2019 بالصيغة التي اقترحتها الرئيس. وبعد المناقشة، اعتمد أعضاء الفريق العامل برنامج العمل المقترح.
- 6 - وفي 29 أيار/مايو 2019، عقد الفريق العامل اجتماعاً بشأن استغلال الموارد الطبيعية الأفريقية والاتجار بها غير المشروعين بوصفهما مسببين رئيسيين للنزاعات في القارة. واستمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها كل من بينس غاواناس، وكيلا الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا؛ وبنو كيتا، الأمينة العامة للمساعدة لأفريقيا؛ وليونس نديكومانا، الأستاذ في إطار برنامج السياسات الإنمائية الأفريقية ومديره في جامعة ماساتشوستس أمهرست؛ وفيتال كامرهي، رئيس الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية (جمهورية الكونغو الديمقراطية).
- 7 - وفي المذكرة المفاهيمية المحدّدة لإطار المناقشة، لوحظ أن استغلال الموارد الطبيعية الأفريقية والاتجار بها غير المشروعين قد مولا بعض النزاعات الحالية والسابقة والأكثر تدميراً في أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسيراليون والصومال وليبيريا وليبيا، وزادا تقويض التنمية في القارة.
- 8 - وخلال المناقشة، أشار بعض المتكلمين إلى أن عائدات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية قد استخدمت لاقتناء الأسلحة وانتشارها في حالات النزاع. وقد أبرز الأمين العام، في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أن 75 في المائة من الحروب الأهلية في أفريقيا منذ عام 1990 قد موّلت جزئياً من إيرادات متأتية من الموارد الطبيعية. ولئن كان يُتوقع أن تكون الموارد

الطبيعية عاملا دافعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها للأسف قد زادت تأجيج الأزمات وتعرض السلام والاستقرار في القارة للخطر. وكانت الجهات الفاعلة الحكومية والجهات من غير الدول، كالجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطنية والقادة العسكريين والمؤسسات التجارية، هي المسببات الرئيسية والعناصر التمكينية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في أفريقيا.

9 - وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار أحد المتكلمين إلى أن البلد لديه ما تقدر قيمته بنحو 24 تريليون دولار من الرواسب المعدنية غير المستغلة. وليس من قبيل الصدفة أن النزاع قد استمر في الجزء الشرقي من البلد، فهو محيٌّ بالكوبالت والنحاس والماس والتنتالوم والقصدير والليثيوم والذهب. وقد واصلت الميليشيات التي كانت تقوم بعملياتها في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا نهب الموارد الطبيعية للبلد رغم العديد من قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الموقعة في لوساكا وأديس أبابا وجنيف وبروكسل. ولم تؤثر الأنشطة المسلحة غير المشروعة على الأفراد والمجتمعات المحلية في مناطق النزاع فحسب، بل صارت مسلكا لتصدير الموارد الطبيعية إلى الشركات المتعددة الجنسيات.

10 - وقد قيل إن "لعنة الموارد" في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزى في المقام الأول إلى غياب سلطة الدولة وتعطل هيكل الحوكمة وعدم وجود قوة أمنية قوية تُعمل القانون وتحفظ النظام. وفي هذا الصدد، قال متكلمون إن من الضروري القيام بما يلي: بناء قدرة الدولة على ضمان توليها زمام الأمور فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وتعزيز سيادة القانون؛ وإعطاء دفعة للتعاون الإقليمي ابتغاء تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ وضمان النقل المناسب للتكنولوجيا لمنع الصادرات غير المشروعة من الموارد الطبيعية؛ وتخصيص موارد كافية لمكافحة الجماعات المسلحة وإتاحة التدريب الملائم لوكالات إنفاذ القانون؛ وتنفيذ حملات توعية لبناء الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية المتضررة.

11 - وأشار بعض المتكلمين إلى أن زيادة التركيز على العدالة وتطبيق الجزاءات المناسبة ضد الجناة أمر بالغ الأهمية لضمان العودة الآمنة لمليونين من المشردين داخليا إلى ديارهم ولإنهاء العنف الجنسي وتعزيز المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، حثوا مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات أكثر حزما، لا سيما في كينيو الشمالية، وإعادة النظر في فعالية حظر توريد الأسلحة في الجزء الشرقي من البلد.

12 - وأبرز بعض المتكلمين أربعة عوامل أنشأت الصلة القائمة بين الموارد والنزاعات. والعامل الأول هو التوزيع غير المتكافئ للعائدات المتأتية من الموارد الطبيعية داخل البلد، مما يفضي إلى تظلمات من جانب المناطق المحيطة بالموارد. والعامل الثاني هو ضعف الدولة، ولا سيما انعدام المساءلة والمصادقية في نظر السكان وغيرهم من أصحاب المصلحة. والعامل الثالث هو التوزيع غير المتكافئ للسلطة بين الدول الأفريقية والشركات المتعددة الجنسيات التي تحتكر الصناعات الاستخراجية في أفريقيا. ولوحظ أن العديد من البلدان الأفريقية لا تملك القدرة على التفاوض بشأن عقود التجارة المنصفة مع الشركات المتعددة الجنسيات. وعلى نفس المنوال، هناك نقص في الإرادة السياسية لضمان المساءلة المتبادلة؛ ذلك أنه، حتى الآن، لم تُفرض جزاءات على أي واحدة من الشركات المتعددة الجنسيات الضالعة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. أما العامل الرابع فهو عدم وجود محفزات للأطراف الفاعلة الرئيسية المستفيدة من اقتصادات الحرب لجعلها تتخلى عن أنشطتها غير المشروعة ولكفالة إنهاء النزاعات في القارة.

13 - ولاحظ متكلمون آخرون أنه نظرا لكون المشاكل المرتبطة بالصلة القائمة بين الموارد والنزاعات مشاكل واضحة، ينبغي للفريق العامل أن يركز على التوصيات التي من شأنها أن تسهم في معالجة تلك القضايا. وفي هذا الصدد، أوصى بعض المتكلمين بتعزيز الجهود والمبادرات الدولية القائمة الرامية إلى تعزيز الشفافية في استخدام الموارد الطبيعية، ومكافحة استغلالها غير المشروع، ودعم ممارسات التجارة المنصفة، وتشجيع التنمية الشاملة للجميع.

14 - ومن بين المبادرات المذكورة ما يلي:

(أ) نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام، الذي رأى بعض المتكلمين أنه يمكن توسيع نطاقه ليشمل أيضا الموارد الطبيعية غير الماس؛

(ب) مبادرة حوض نهر مانو، التي تهدف إلى تحديد سلسلة الاتجار بالموارد الطبيعية وقطع "الشريان الحيوي" الذي تستخدمه الجماعات المسلحة في تمويل أنشطتها. وقد لوحظ أنه يمكن تعزيز هذه المبادرة؛

(ج) الرؤية الأفريقية للتعدين التي اعتمدها جمعية الاتحاد الأفريقي في عام 2009، والتي تدمج بُعد الموارد الطبيعية المتعلق بالسلام والأمن في عملية منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر الحالية الخاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك في إدارة النزاعات، وسياسات وبرامج صنع السلام ودعمه.

(د) الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقعه 11 بلدا في عام 2013، والذي يروم وقف الدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة والنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية باتباع نهج شامل إزاء مشاكل المنطقة؛

(هـ) المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، التي تعزز الشفافية في سلسلة قيمة تلك الصناعات وتشجع العدالة في التوزيع الاقتصادي للمنافع؛

(و) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة؛

(ز) خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا الرامية إلى التحول نحو النمو القائم على الموارد والتصنيع بما يساعد في دفع عجلة التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية وإنهاء الاعتماد المستمر على قاعدة ضيقة من صادرات السلع الأساسية.

15 - وشدد بعض المتكلمين على الحاجة إلى تعزيز قدرات الحكومات المعنية بالتفاوض بشأن عقود التجارة المنصفة مع شركات التعدين المتعددة الجنسيات والكبرى، وتولي زمام أمور مواردها الطبيعية، وبناء قدرات التحقيق فيما يتعلق بصناعة استخراج الموارد، ونقل الموارد الطبيعية من مناطق النزاع.

16 - وشجع متكلمون آخرون على تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في تبادل وإدماج التكنولوجيات ذات الصلة مثل نظام المعلومات الجغرافية، والصور الساتلية، وقواعد البيانات المفتوحة بشأن أسواق السلع الأساسية التي يمكن أن تساعد في التغلب على ما يواجهه من صعوبات في تحليل الآليات المحلية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتحديد المخاطر، وإيجاد الحلول.

17 - وسلط بعض المتكلمين الضوء على ضرورة زيادة الاستثمار في توليد المعارف - ولا سيما من جانب الباحثين من أفريقيا - بشأن قطاع الموارد الطبيعية، من خلال إجراء دراسات مفصلة عن الآليات والجهات الفاعلة والعوامل التمكينية والعوامل المسيرة للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وآثاره على الاقتصادات الأفريقية وكذلك على أفضل الممارسات الناشئة لمنع هذه الظاهرة.

18 - وشدد بعض المشاركين على أهمية ضمان قيام الشركات المتعددة الجنسيات، التي تعمل في مجال استغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا، بدفع حصة عادلة من الإيجارات والضرائب على الأرباح، وهي أمور ضرورية لبناء قدرات الدول وتمويل البنى التحتية العامة والخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل بصورة منهجية مع القطاع الخاص والمؤسسات التجارية من أجل إدماج المسؤولية الاجتماعية للشركات ومساءلتها تمشياً مع كل من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

19 - واقترح بعض المتكلمين تسمية الشركات الضالعة في الاتجار غير المشروع وفضحها لإجبارها على بذل العناية الواجبة في عملياتها التجارية وضمان عدم اتجارها في الموارد من مناطق النزاع. وقيل إن عدم بذل العناية الواجبة أو دعم التنافس بهدف تحقيق الربح ينبغي أن يكون سبباً كافياً لفرض جزاءات على الشركات المتعددة الجنسيات.

20 - وأشار بعض الأعضاء إلى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يفرض نظم جزاءات أقوى، بما في ذلك في إطار ولايات حفظ السلام، بغرض مساعدة البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع على منع الاستغلال للموارد الطبيعية والاتجار بها غير المشروعين. ويمكن القيام بذلك عندما توضع معايير محددة متعلقة بالاستغلال غير المشروع لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات. وعلى نفس المنوال، أوصى المتكلمون بتعزيز التعاون بين المجلس وسائر هيئات الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام، من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتنمية والإعمار لمساعدة البلدان المتضررة من الصلة القائمة بين النزاعات والموارد.

21 - وشدد بعض المتكلمين على أن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى يمكن أن يعزز منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم الأهداف الإنمائية الأفريقية، على النحو الوارد في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، من خلال المساعدة المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، أمر بالغ الأهمية.

22 - وأخيراً، أقر بعض المتكلمين بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية الوطنية وكذلك للسلام والاستقرار، وأكدوا من جديد تمتع كل دولة بالحق السيادي في السيطرة على مواردها واستغلالها وفقاً لمبادئ القانون الدولي والحوكمة الرشيدة. وأشار بعض المتكلمين إلى أن مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية هي من صلاحيات البلدان المعنية ومسؤوليتها الرئيسية.

23 - وفي 21 حزيران/يونيه 2019، عقد الفريق العامل اجتماعاً بشأن سبل إسهام إصلاح قطاع الأمن في منع نشوب النزاعات. وقدم إحاطات كل من مايكل كينغسلي - نيينا، مدير شعبة وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام بالأمانة العامة، وفاسو غونون، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، وليوني بانغا - بوثي، وزيرة الخارجية السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ومونا ندولو، أستاذ القانون في كلية كورنيل للحقوق ومدير معهد التنمية الأفريقية، وميريكا لورنا نانجا، الأمانة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان.

24 - وفي المذكرة المفاهيمية للاجتماع، اعتُبر إصلاح قطاع الأمن شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار وبناء السلام، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وعلى نفس المنوال، فقد كان مجلس الأمن قد أشار في قراره 2151 (2014) إلى أن توفر قطاع للأمن يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة دون تمييز ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون يشكل حجر الزاوية في السلام والتنمية المستدامة، ويمثل عاملا هاما في منع نشوب النزاعات.

25 - وخلال المناقشة، أكد المتكلمون أن الدولة تتحمل وحدها مسؤولية تحديد الأولويات ووضع رؤية وطنية شاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن، يُسترشد فيها باحتياجات سكانها. ففي ليبيريا، على سبيل المثال، تناولت الخطة الوطنية الخمسية تقديم الخدمات الأمنية من خلال إصلاح الرقابة والإشراف، علاوة على إدخال تغييرات على البنى التحتية والقدرات. وفي الصومال، أُعطيت فعلا الأولوية لتدريب الجهاز القضائي وتشكيل الشرطة، وسيكون إصلاح قطاع الأمن حاسما في تأمين النجاح في نقل تولي شؤون القطاع من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القيادة الصومالية. وعلى نفس المنوال، ففي جنوب السودان، كان إصلاح قطاع الأمن في صميم اتفاق السلام المنشط وأهداف الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

26 - ولتعزيز الثقة في المساءلة عن التدابير الأمنية الانتقالية والاطمئنان إليها، شدد المتكلمون على أن الوصول إلى آليات التظلم أمر بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، نص اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 على إنشاء لجان استشارية أمنية محلية تكون منتدى للحوار بين السكان والمؤسسات الأمنية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. واعتُبرت هذه الآلية وسيلة جديرة بالتنفيذ لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في توفير الأمن والعمليات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

27 - وبالإضافة إلى ذلك، أوصى بعض المشاركين بتكليف إصلاح قطاع الأمن حسب السياقات المحلية ومراعاة ما تتوقعه الجهات الفاعلة المحلية وتوليها زمام الأمور في هذه العملية. ومن الضروري إجراء حوار شامل مع السكان المحليين، ولا سيما فئات المجتمع التي ظلت مستبعدة تقليديا من عمليات إصلاح قطاع الأمن التي كانت تُدار مركزيا، مثل فتي النساء والشباب.

28 - وشدد بعض المتكلمين على ضرورة ضمان حصول السكان على معلومات أساسية عن أوجه التأثير المحتمل لاتفاقات السلام وعمليات إصلاح قطاع الأمن الوطنية على أمنهم وسبل عيشهم. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، من المهم ضمان فهم السكان أن الحكومة قد التزمت، في اتفاق السلام المبرم في شباط/فبراير 2019، بمواصلة عملية منصفة وشاملة وشفافة لإصلاح قطاع الأمن تكفل تمثيل جميع فئات المجتمع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعلم المجتمعات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي قد تستضيف الوحدات الأمنية المشتركة أن الأطراف في اتفاق السلام قد التزمت بنشر ترتيبات أمنية انتقالية تشمل الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي للمساهمة في حماية السكان المدنيين وحفظ أمنهم، وتعزيز النظام العام وتأمين ممرات الهجرة الموسمية.

29 - وعلى نفس المنوال، أشار بعض المتكلمين إلى أن استدامة اتفاق السلام لعام 2018 في جنوب السودان قد تتوقف إلى حد ما على قدرة الأطراف على تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية المتفق عليها.

30 - وفي هذا الصدد، اقترحت عدة خيارات بشأن كيفية إشراك الجهات الفاعلة المحلية في مسائل الخفارة المجتمعية والحد من العنف المسلح، بما في ذلك عقد جلسات استماع ومناقشات عامة، وتشجيع تقديم تقارير خطية بشأن المسائل الأمنية، وإجراء حلقات عمل تشاورية ودراسات استقصائية لتحديد

الصعوبات التي يواجهها قطاع الأمن المحلي وتشجيع المدخلات المتعلقة بالأسباب الشديدة التأثير المتعلقة بالتظلمات والمشاكل التي تشعل فتيل العنف وتلك التي تشجع المصالحة.

31 - وشدد بعض المتكلمين على أن عمليات السلام ينبغي أن تعطي الأولوية لتعزيز مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون بما يتمشى مع القواعد القانونية الوطنية والدولية، ولا سيما في مجالات مثل حماية المدنيين التي لا تزال تتلقى اهتماماً أقل مقارنة بغيرها من المجالات. وشدد أيضاً على أن تعزيز آليات المجتمع المدني يمكن أن يساعد في تعزيز الرقابة المدنية على الخدمات الأمنية.

32 - وأبرز بعض المشاركين أنه لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. ويتعين تكييف الأحكام المتعلقة بهذا الإصلاح الذي يصدر به تكليف من مجلس الأمن بحيث تلائم كل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، يلزم أن يكفل مجلس الأمن جعل الأمثلة الناجحة بمثابة مبدأ توجيهي للإصلاحات في مجالات أخرى. ولوحظ أن جمهورية أفريقيا الوسطى تحتاج إلى دعم في إدارة حماية الجانب المدني من الإصلاحات وتفعيل الوحدات الأمنية المختلطة المشتركة المتوقع نشرها. ويلزم أن يحظى هيكل الوحدات المختلطة بقبول الجماعات المسلحة التي سيتم نزع سلاحها وتسريحها قبل انضمامها إلى الوحدات المختلطة. وأوصي بأن يكفل مجلس الأمن أن تكون القوات الوطنية في مالي شاملة للجميع وأن تمثل الأمة كلها.

33 - وأشار أحد الأعضاء إلى أن من التحديات الرئيسية التي يواجهها الفريق العامل ضمان أن تدعم الإجراءات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في ولايات الأمم المتحدة منع نشوب النزاعات وأن تركز المساواة الديمقراطية عن استخدام القوة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يدعم البلدان في تهيئة الظروف للسلام على المدى الطويل إلا إذا قام بذلك. ولكي تنجح عمليات إصلاح قطاع الأمن، ينبغي لها أن تؤكد من جديد ضرورة تولى جميع الجهات الوطنية زمام الأمور بما يشمل شتى الجهات الفاعلة المحلية، ومنها المجتمع المدني، حتى يتسنى الحصول على درجة ما من ثقة المواطنين.

34 - وأقر بعض المتكلمين بأن تنفيذ إصلاح قطاع الأمن مهمة معقدة، وشددوا على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يدعمون مبادرات ذلك الإصلاح. وفي كثير من الحالات، استغرقت الإصلاحات وقتاً أطول وتوقفت في بعض الأحيان بسبب ارتفاع التكاليف المالية والافتقار إلى التعاون والتنسيق بين الشركاء المتعددين الذين يدعمون العملية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تنسيق وتيسير الدعم الدولي مع تقديم الدعم التقني الموضوعي أيضاً إلى البلدان المضيفة، وهو تطلع أعرب عنه فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد المتكلمون على ضرورة تركيز الدعم الخارجي على بناء القدرات المحلية للدولة لكي تتولى زمام الإصلاحات وتحمل المسؤولية عن نجاحها. ولذلك، فإن موافقة الدولة المتلقية واحترام السيادة الوطنية والاستقلال السياسي أمران أساسيان.

35 - وشدد متكلمون آخرون على أن الشراكة أساسية في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والآليات دون الإقليمية الأخرى والبلد المعني والجهات المانحة. وتكتسي هذه الشراكات أهمية خاصة أخذاً في الحسبان المساعدة المالية والتقنية المطلوبة من المجتمع الدولي للتصدي للتحديات المتعلقة بالموارد وبناء القدرات الوطنية وتعزيز تولى الجهات الوطنية زمام الأمور فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

36 - وعلى الصعيد التنفيذي، أوصى بعض المتكلمين باستثمار المزيد من الموارد في رصد وتقييم برامج إصلاح قطاع الأمن. والرقابة التي تقوم بها الهيئة التشريعية والسلطة القضائية أمر حيوي لضمان عدم حدوث أي إساءة استعمال أو تلاعب. والمشاركة المدنية في صياغة السياسات ضرورية أيضا لكفالة أن يعكس إصلاح قطاع الأمن السياق والآمال والتطلعات، والأهم من ذلك، مخاوف المواطنين.

37 - ولاحظ بعض المشاركين أن نجاح إصلاح قطاع الأمن يتوقف في نهاية المطاف على تعاون الأطراف التي تنفذ الإصلاحات، وعلى استعداد الدول الأعضاء لإتاحة الموارد المالية والتقنية والمادية للبلد المعني واستعداد الدولة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من أشكال الإقصاء الاجتماعي.

38 - وفي 9 آب/أغسطس 2019، عقد الفريق العامل اجتماعا بشأن الأعمال التحضيرية للحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية الرابعة والاجتماع الاستشاري المشترك الثالث عشر بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتبادل الأعضاء آراء أولية بشأن بنود جدول الأعمال التي اقترحها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك بشأن إمكانية القيام بزيارة ميدانية إلى جنوب السودان للتأكيد على ضرورة تنفيذ اتفاق السلام. وكانت المواضيع المقترحة للجلستين المشتركتين هي: "إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020"؛ و "طرائق إجراء البعثات الميدانية المشتركة في أفريقيا"؛ و "تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي"؛ و "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان ومنطقة الساحل".

39 - وفي 2 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقد الفريق العامل جلسات عمل مشتركة مع لجنة الخبراء التابعة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وواصل المناقشة بشأن الأعمال التحضيرية للحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية الرابعة والاجتماع الاستشاري المشترك الثالث عشر، اللذين عُقدتا في وقت لاحق في أديس أبابا في 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر. وأبلغ خبراء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أعضاء الفريق العامل بأن المجلس سحب بند جدول الأعمال المعنون "تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي". وشجع رئيس الفريق العامل بقوة على مواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة، نظرا لأنها ظلت قيد النظر بالفعل في مجلس الأمن منذ عدة سنوات. وردا على ذلك، كرر خبراء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تأكيد قرار تأجيل أي مناقشة بشأن هذه المسألة إلى أن يعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي موقفا مشتركا أفريقيا جديدا بشأن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

40 - وعُقدت اجتماعات الفريق العامل يومي 2 و 4 تشرين الأول/أكتوبر في سياق حلقة العمل الثالثة التي عُقدت مع لجنة الخبراء التابعة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والتي تمحورت حول التعاون بين المنظمين في مجال السلام والأمن. وركز بوجه خاص على موضوع "إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020" وعلى منع نشوب النزاعات والوساطة، وبناء السلام والحفاظ على السلام، ومكافحة الإرهاب، وتغير المناخ، ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام.

41 - وبالإضافة إلى خبراء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حضر حلقة العمل ممثلون عن العضوين الأفريقيين الجديدين في مجلس الأمن (تونس والنيجر) وغيرهما من أعضاء مجلس الأمن المهتمين، علاوة على ممثلين عن أمانة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وخلال حلقة العمل، قدم ممثلو شتى الإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة

للأمم المتحدة إحاطات عن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كل في مجال اختصاصه. وكانت حلقة العمل فرصة مفيدة لتعريف خبراء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأساليب عمل مجلس الأمن، وكذلك بمبادرات الأمانة العامة لدعم الاتحاد الأفريقي.

ثالثا - استنتاجات

42 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز الرئيس على إعداد توصيات عملية لتعزيز منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. ويرى الرئيس أن الاجتماعات التي عقدت في عام 2019 أتاحت إجراء مناقشات غنية وبناءة، ولا سيما بشأن المسائل المواضيعية ذات الأهمية الحاسمة للسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

43 - وكان الاجتماعان المواضيعيان للفريق العامل المعقودان في 29 أيار/مايو و 21 حزيران/يونيه مفتوحين للدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن. وحضر هذان الاجتماعان ممثلون عن دول عديدة في أفريقيا ومناطق أخرى، أثرت مشاركتهم إلى حد كبير المناقشة وما أفضت إليه من توصيات ملموسة.

44 - ويواصل الفريق العامل الاضطلاع بدور أساسي في تيسير الأعمال التحضيرية والتبادلات المتعلقة بالاجتماعات التشاورية المشتركة وغيرها من الأنشطة المشتركة التي يضطلع بها أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، يوصي الرئيس بأن يواصل الفريق العامل الاضطلاع بتلك الولاية.

45 - ويلاحظ الرئيس أن المناقشة التي أجريت مع أعضاء لجنة الخبراء التابعة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام 2019 أسهمت بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون بين المجلسين بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، وساعدت تحديدا في التحضير للحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية الرابعة والاجتماع الاستشاري المشترك الثالث عشر اللذين عُقدتا في 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويوصي الرئيس بمواصلة الاستفادة من الفرص المتاحة لعقد مثل هذه التبادلات في عام 2020.

46 - وختاما، يعرب الرئيس عن تقديره جميع أعضاء الفريق العامل على التزامهم ومشاركتهم البناءة طوال عام 2019، وعلى جهودهم الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا.